خلال النصف الأول من العام

«بيان للاستثمار»: 456.40 مليون دينار... الأرباح الصافية لـ 29 شركة مدرجة بالبورصة

المؤشران الوزني وكويت 15 يستمران في تحقيق المكاسب للأسبوع الثاني على التوالي

أوضحت إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار أن بورصة الكويت أنهت تداولات الأسبوع المنقضي على تباين لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، حيث تراجع المؤشر السعري نتيجة تزايد عمليات جني الأرباح والمضاربات السريعة على العديد من الأسهم الصغيرة والخاملة، خاصة بعد الارتفاعات التي سجلتها تلك الأسهم في الأسبوع قبل الماضي؛ فيما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من مواصلة الارتفاع على وقع الزخم الشرائي الذي تركز على بعض الأسهم القيادية والتشغيلية، خاصة في قطاع البنوك في ظل الافصاحات الإيجابية التي أعلنت عنها بعضها عن فترة النصف الأول من العام الجاري. وأغلق المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,781.02 نقطة متراجعا بنسبة بلغت 0.11 في المئة، فيما انهى المؤشر الوزني تداولات الأسبوع عند مستوى 407.70 نقطة بنمو نسبته 0.76 في المئة، في حين وصل مؤشر كويت 15 إلى مستوى 931.35 نقطة محققاً ارتفاعا نسبته 0.98 في المئة مقارنة مع إغلاقات الأسبوع ما قبل الماضي.

ويشهد السوق حالة عامة من الترقب والحذر نتيجة لبعض العوامل المحيطة به سواء كانت خارجية أو داخلية، فمن جهة يترقب المتداولون ما ستسفر عنه الأوضاع الجيوسياسية خلال الفترة القادمة خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة حالياً وتأثير ذلك على أداء أسواق الأسهم الخليجية بشكل عام وليس بورصة الكويت وحدها؛ هذا بالإضافة إلى ترقب المتعاملين في البورصة لإفصاحات الشركات المدرجة عن فترة النصف الأول من العام الجاري من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى إحجام بعض المستثمرين عن الاستثمار في السوق لحين اتضاح الرؤية.

ومع نهاية الأسبوع الماضي، وصل عدد الشركات التي أفصحت عن نتائجها المالية لفترة النصف الأول المنقضية من العام 2017 إلى 29 شركة، وذلك بما فيها الشركات ذات السنوات المالية المختلفة، محققة ما يقرب من 456.40 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية بارتفاع نسبته 16.72 في المئة عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام 2016. وقد حاز قطاع البنوك على نصيب الأسد من هذه الأرباح، حيث أعلنت 10 بنوك من أصل 12 بنك مدرج في البورصة عن أرباح نصف سنوية بلغت نحو 387.98 مليون دينار كويتي وبزيادة نسبتها 8.63 في المئة عن نتائجها في النصف الأول من العام الماضي، والتي كانت 357.15 مليون دينار.

هذا ووصلت القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت مع نهاية الأسبوع المنقضي إلى حوالي 26.96 مليار دينار كويتي، محققة ارتفاعاً نسبته 0.91 في المئة مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق والذي كان 26.72 مليار دينار كويتي تقريباً. أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي إلى 6.12 في المئة وذلك بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد تباينت إغلاقات مؤشراتها الثلاثة بالمقارنة مع إقفالات الأسبوع الذي سبقه، إذ تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من الاستمرار في تحقيق المكاسب للأسبوع الثاني على التوالي بدعم من تواصل عمليات الشراء والتجميع على الأسهم القيادية والتشغيلية، لاسيما في قطاع البنوك، فيما سبح المؤشر السعري عكس التيار وأنهى تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء متأثرا بالمضاربات النشطة وعمليات جني الأرباح التي طالت العديد من الأسهم الصغيرة، خاصة بعد الارتفاعات التي حققتها تلك الأسهم في الفترة الماضية.

وقد شهد السوق هذا التباين وسط استمرار حالة الترقب والحذر في الهيمنة على العديد من المتداولين انتظاراً لإفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لفترة النصف الأول من العام الجاري، خاصة مع مرور نحو نصف المهلة القانونية الممنوحة للشركات المدرجة لكي تفصح عن نتائجها الفصلية، والتي ستنتهي في منتصف الشهر القادم.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد أنهت البورصة تداولات أولى جلسات الأسبوع على ارتفاع جماعي لمؤشراتها الثلاثة، إذ تمكنت من ذلك في ظل تزايد عمليات الشراء على العديد من الأسهم المدرجة في السوق وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي تتميز بها التعاملات التي تتم على الأسهم الصغيرة بشكل خاص، والتي يتم تداولها بأسعار تقل عن قيمتها الإسمية. وجاء أداء السوق خلال جلسة بداية الأسبوع وسط استقرار نسبي لمستويات السيولة النقدية المتداولة في السوق، حيث ارتفعت قيمة التداول بنسبة بلغت 1 في المئة فقط، وذلك بعد أن بلغت بنهاية الجلسة 9.15 مليون دينار كويتي. هذا وشهد السوق في الجلسة التالية تباين إغلاقات مؤشراته الثلاثة، حيث أنهى المؤشرين السعري والوزني تداولات الجلسة في المنطقة الحمراء نتيجة عمليات جني الأرباح التي طالت الأسهم الصغيرة، في حين تمكن مؤشر كويت 15 من تحقيق ارتفاع بسيط على وقع استمرار عمليات التجميع التي استهدفت بعض الأسهم القيادية. وجاء ذلك التباين وسط نمو نشاط التداول خلال الجلسة بشكل واضح سواء على صعيد الكمية المتداولة أو السيولة النقدية، إذ ارتفع عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الجلسة بنسبة بلغت 54 في المئة، في حين نمت قيمة التداول بما نسبته 62 في المئة.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد تمكنت مؤشرات السوق الثلاثة من العودة مرة أخرى للإغلاق الجماعي في المنطقة الخضراء، إذ جاء ذلك وسط دعم من التداولات النشطة وعمليات التجميع التي استهدفت العديد من الأسهم المدرجة في السوق على رأسها الأسهم القيادية في قطاع البنوك، وذلك بعد أن أعلنت تلك الأسهم عن نتائجها المالية النصف سنوية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2017، والتي جائت ضمن النطاق الإيجابي.

وفي جلسة يوم الأربعاء، عكست مؤشرات السوق الثلاثة اتجاهها نحو الهبوط لتنهي تداولات الجلسة في المنطقة الحمراء، إذ جاء ذلك في ظل اتجاه الكثير من المتداولين إلى عمليات جني الأرباح على العديد من الأسهم في مختلف القطاعات، وهو ما جاء نتيجة الارتفاعات الواضحة التي حققتها الأسهم في الجلسات السابقة ما جعل من عمليات جني الأرباح أمراً منطقياً لإعادة بناء مستويات تأسيسية جديدة تنطلق منها الأسهم مرة أخرى. أما في جلسة نهاية الأسبوع، فقد عادت مؤشرات السوق إلى التباين مجدداً، حيث استمر المؤشر السعري في التراجع وفقدان النقاط متأثراً بعمليات جني الأرباح التي تم نفذت على بعض الأسهم الصغيرة لينهي تعاملات الجلسة فاقداً كل مكاسبه التي حققها منذ بداية الأسبوع؛ فيما تمكن المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 من تحقيق النمو بدعم من عودة عمليات الشراء مرة أخرى على الأسهم القيادية، معززان بذلك من مكاسبهما الأسبوعية.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,781.02 نقطة، مسجلا خسارة نسبتها 0.11 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 0.76 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 407.70 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 931.35 نقطة بنمو نسبته 0.98 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 21.01 في المئة ليصل إلى 14.44 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعاً نسبته 11.87 في المئة، ليبلغ 87.02 مليون سهم تقريبا.

أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 17.97 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 7.26 في المئة، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 5.23 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات البورصة ارتفاعاً لمؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الخمسة الباقية. وقد تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت نمواً، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً نسبته 4.64 في المئة، وذلك حين أغلق عند مستوى 696.44 نقطة، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات المالية، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 687.91 نقطة بنمو نسبته 1.34 في المئة، وشغل قطاع العقار المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره ارتفاعاً أسبوعياً نسبته 1.14 في المئة، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 955.82 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية، إذ سجل مؤشره نمواً بسيطاً بنسبة بلغت 0.01 في المئة بعدما أغلق عند مستوى 1,042.72 نقطة.

من جهة أخرى، تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت تراجعاً، إذ انهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 1,499.39 نقطة بانخفاض نسبته 12.95 في المئة، فيما شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثانية بعد أن سجل مؤشره خسارة نسبتها 2.67 في المئة منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1,009.07 نقطة، في حين شغل قطاع السلع الاستهلاكية المرتبة الثالثة من حيث نسبة التراجع، حيث انخفض مؤشره مع نهاية الأسبوع بنسبة بلغت 1.17 في المئة مغلقاً عند مستوى 1,073.22 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع التامين الذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,005.53 نقطة، بخسارة نسبتها 0.46 في المئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 183.44 مليون سهم تقريباً شكلت 42.16 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 108.14 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 24.86 في المئة من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 20.98 في المئة بعد أن وصل إلى 91.28 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 38.56 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 27.84 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.37 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 16.15 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 11.31 مليون د.ك. شكلت 15.66 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

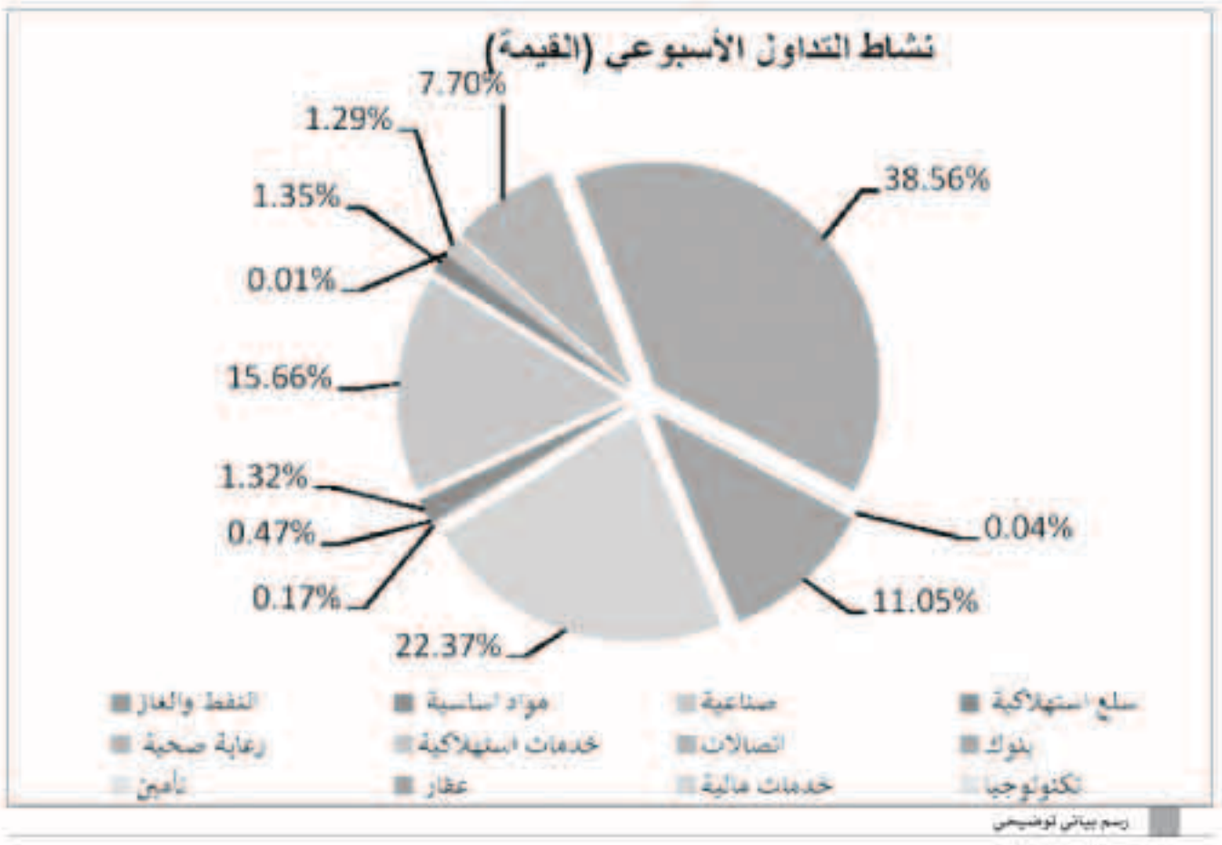

رسم بياني توضيحي

القيمة الرأسمالية للبورصة مع نهاية الأسبوع المنقضي ترتفع إلى 26.96 مليار دينار

في اختتام فعالياتها التدريبية للمتطوعين

«Ooredoo» تكرم متطوعي «نعين ونعاون»

جانب من التكريم

اختتمت Ooredoo، الشبكة الأقوى في الكويت، دورتها التدريبية للمشاركين في برنامجها التطوعي «نعين ونعاون» في عامه الثالث، وذلك بحضور ممثلي إدارة الاتصال المؤسسي في الشركة وممثلي المؤسسات غير الربحية المشاركة في فعاليات البرنامج هذا العام في حفل تكريم أقيم في مبنى الشركة الرئيسي الأسبوع الماضي لتكريم كافة المشاركين.

ونجح البرنامج في عامه الثالث في استقطاب مئات الشباب والشابات الذين شاركوا بالتطوع في العديد من فعاليات البرنامج، لا سيما خلال شهر رمضان الكريم الذي شهد عدداً كبيراً الفعاليات وذلك بالتعاون مع جهات غير ربحية، حيث قام المتطوعون بإدارة مهام توزيع وجبات الإفطار على الصائمين من خلال خيمة إفطار الصائم أمام مبنى الشركة الرئيسي على شارع السور، بالإضافة إلى قافلة توزيع الوجبات التي تنقلت حول مختلف مناطق الكويت طيلة الشهر الفضيل. إضافة إلى ذلك، قام المتطوعون بإدارة العديد من المبادرات مثل تنظيم إفطار جماعي للموظفين المناوبين في جهات حكومية مثل مركز الكويت للملازمة الدائن ومركز اليرموك الصحي بحضور مختار منطقة اليرموك وبمشاركة مبادرة مدينة اليرموك الصحية النموذجية، بالإضافة إلى القيام بزيارات دورية إلى دار رعاية المسنين، كما نظم أعضاء الفريق زيارات لأجنحة الأطفال في المستشفيات بالتعاون مع الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفيات KACCH لتوزيع القرقيعان والألعاب بهدف نشر الفرحة في نفوس الأطفال.

وفي بيان صحافي أكد يوسف الشلال مدير أول الرعايات والمسؤولية الاجتماعية والتواصل الاجتماعي في Ooredoo الكويت على فخر الشركة بريادة مجال التطوع في الأوساط الشبابية في الكويت، حيث استمر برنامج «نعين ونعاون» الحائز على جائزة تقديرية من وزارة الدولة لشؤون الشباب باستقطاب الشباب والشابات من مختلف الفئات العمرية في عامه الثالث.

كما أكد الشلال أن دعم الشباب بمختلف تطلعاتهم يتسق مع سياسة الشركة للمسؤولية الاجتماعية التي تولي الشباب النصيب الأكبر، نبوعاً من قيمها الأساسية وهي الاهتمام والتواصل والتحدي.

يذكر أن برنامج «نعين ونعاون» التطوعي أسسته شركة Ooredoo الكويت في عام 2015 بالتعاون مع منظمة Spread the Passion غير الربحية، وهو برنامج يهدف لتأهيل الشباب للتطوعين بحسب معايير عالمية قبل إيصالهم بفرص تطوعية مع منظمات غير ربحية في الكويت.

انطلاقاً من التزامه بمسؤوليته الاجتماعية

البنك الوطني يفتتح الدورة الثانية من برنامجه السنوي للتدريب الصيفي 2017

سليمان المرزوق مع الطلبة المشاركين في برنامج الوطني للتدريب الصيفي

افتتح بنك الكويت الوطني الدورة الثانية من برنامجه السنوي للتدريب الصيفي للعام 2017 والمخصص لطلبة المدارس والكليات الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و21 عاما، وذلك بحضور نائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت ومدير عام مجموعة الخزانة سليمان المرزوق.

وياتي تنظيم بنك الكويت الوطني لهذه المبادرة في إطار سعيه إلى الارتقاء بفئة الشباب والاستثمار بطاقاتهم الحيوية والعمل على تعزيز خبراتهم، ليصبحوا قادرين على تولي زمام المبادرة والقيادة في المستقبل، وذلك انطلاقا من التزامه بمسؤوليته الاجتماعية.

ويتضمن البرنامج جملة من مواد التدريب والدراسة تشمل اساليب عمل الفريق وطرق التفكير الإبداعي وسبل التعبير الذاتي الأمثل وأساليب التعامل مع العملاء، إضافة إلى مفهوم جودة الخدمة وتاهيل وتمكين الطلبة والتاحة المجال أمامهم للاستفادة من المواد التدريبية والأكاديمية المتطورة والحديثة التي يوفرها البرنامج.

وكانت الدورة الأولى للبرنامج قد بدأت في 2 يوليو وشهدت جولة تعريفية للطلبة شملت القاعة المصرفية إضافة إلى زيارة لإدارات البنك المختلفة ومتحفه حيث تعرفوا من خلال المعروضات وشاشات العرض المتطورة على تاريخ الكويت وابرز المحطات التاريخية الهامة، بالإضافة إلى تفاصيل تاسيس بنك الكويت الوطني.

ويتالف برنامج التدريب الصيفي من أربع دورات، مدة كل واحدة أسبوعين، وتتوزع هذه الدورات على حلقات تدريب نظرية وميدانية بواقع 5 ساعات يومياً، وتخللها جولات ميدانية للمشاركين لإتاحة المجال أمامهم للاطلاع عن كثب على عمل إدارات وفروع البنك. ويذكر أن الدورة الثالثة تبدأ في 30 يوليو والأخيرة في 13 اغسطس ويختتم البرنامج دوراته التدريبية في 24 اغسطس 2017.

ويطلق بنك الكويت الوطني ستويا برامج تدريبية تستهدف الطلبة والخريجين وتوفر أعلى مستويات التدريب ومنها برنامج التدريب الصيفي للطلبة الجامعيين و«اكاديمية الوطني» المخصصة لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة التي اختيرت للعمل في البنك، الى جانب مئات البرامج التي تعدها مجموعة الموارد البشرية وبرامج التطوير المهني في مختلف مجموعات البنك وادارته.

رحلة لوياك إلى المغرب

على جانب اخر يرعى البنك الوطني رحلة مؤسسة لوياك التطوعية للشباب إلى المغرب والتي نظمتها المؤسسة تحت شعار «أتاي»، وتهدف إلى اطلاع الطلبة المشاركين على ثقافة البلد وعاداته وتقاليده. وتاتي رعاية الوطني لهذه المبادرة في إطار دعمه المستمر لفعاليات وانشطة مؤسسة لوياك الهادفة إلى تشجيع الطلبة، والتزاما منه بمسؤوليته الاجتماعية ورسالته تجاه فئة الشباب.

وزار المشاركون الذين استضافتهم عائلات مغربية في الرباط المنظمات المدنية والدوائر الحكومية المغربية للتعرف على الحياة السياسية هناك. واستمرت الرحلة لمدة عشرة أيام من تاريخ (30 يونيو – 10 يوليو)، تخللها مجموعة من الفعاليات والأنشطة، شملت زيارة الأماكن التاريخية كمدينة شفشاون التي تجمع ما بين الثقافة الغربية والطابع الأندلسي، بالإضافة إلى حضور جلسات حوارية مع شباب مركز الثقافات المغربي تناولت دور الرجل والمراة في المجتمع، التكامل الشبابي في الحياة الاجتماعية، تطور المجتمع المدني والمجال التطوعي في المغرب.

ومن جانبه، قال مسؤول العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني يعقوب الباقر «إن البنك يفتخر بشراكته ودعمه لمؤسسة لوياك، تلك المؤسسة العريقة التي تسعى إلى تطوير الشباب والارتقاء بهم من خلال مواكبة احتياجاتهم ومتطلباتهم».

وأوضح أن الهدف من الرحلة هو تطوير مهارات الطلبة المشاركين من خلال تعزيز علاقاتهم مع شباب مركز الثقافات المغربي، حيث وفرت لهم هذه الرحلة قيمة مضافة حقيقية ومنحتهم تجربة غير مسبوقة لاكتساب خبرات عملية وتعزيز ثقتهم بانفسهم عبر خوض تجارب مختلفة ومتنوعة لأول مرة، مضيفاً أن من أهداف الرحلة أيضا التاكيد على أهمية التفاعل الثقافي وتوطيد التواصل والحوار بين الشعوب لتحقيق فهم أعمق للثقافات المتعددة.

وأضاف أن الشباب المشاركين في الرحلة تعاونوا مع شباب مركز الثقافات المغربي في ترميم وتجديد بعض المدارس هناك، وذلك في إطار العمل التطوعي لمؤسسة لوياك وتفعيلا للدور الاجتماعي للمؤسسة تجاه إحدى الدول العربية الشقيقة.

ويواصل بنك الكويت الوطني مبادراته لدعم الشباب في إطار التزامه بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال استمراره في أداء رسالته الهادفة إلى دعم المؤسسات التي تعنى بالشباب وتواكب احتياجاتهم ومتطلباتهم لمستقبل أفضل، وهو ما يعكس الدور القيادي الذي يلعبه البنك في هذا المجال منذ عقود طويلة.